" خطاب" اللّغات المتخصِّصة[1]

بيير لوراه[2] (Pierre Lerat)

تر: أ.يوسف مقران

المدرسة العليا للأساتذة الجزائر

مقدِّمة

مادّة هذا الكتاب هي تأمّلٌ شاملٌ في «اللّغات المتخصِّصة». قليلاً ما عولجت هذه الأخيرة تحت هاجس النّظريّة اللّسانيّة. فحسب تطوّر عامّ لـ «اللّسانيّات التّطبيقيّة» منذ السّتينيّات، تمّ الاهتمام بالإحصائيّات، وبالتّعليميات، وبتحليل الخطاب، لكن وفي فرنسا على الأقلّ، لا توجد قطّ أعمالٌ تخصّ المادّة اللّسانيّة الخالصة المتعلِّقة باللّغة العلميّة والتّقنيّة.

حان الأوان، لأنّ الحاجة إلى إدارة الظّهر للجانب النّظريّ قد تنامت ليُفسح المجال أمام التّحكّم من التّطبيقات الّتي توغَّلت في التّقنيّة إلاّ أنّ طابعها الاختباريّ كاسحٌ هو الآخر. هذا الأمر يُلاحظ أيضًا في ساحة كلٍّ من «المعالجة الآلية للّغة الطّبيعيّة» ولدى المصطلحيِّين.

إنّ إعادة تعريف «لغات الاختصاص» فرضٌ مقدَّمٌ، وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن وجه تواجدها النّحويّ والدّلاليّ. فالفكرة القائلة إنّ الأمر يتعلّق بـ «الأنظمة الفرعيّة» هي في آن واحد فكرة شائعة وخاطئة: لا يمكن أن يتعلّق الأمر بـ «الأنظمة الفرعيّة» (وإلاّ صارت لهجات، مع أصوات وتصريف خاصّ بها، والحال إنّ الأمر ليس كذلك طبعًا).

فكما أنّ مقام «اللّغة الفرنسيّة المستعملة في الكيمياء» أو «اللّغة الفرنسيّة المستعملة في القانون» هو شيء مغايرٌ تمامًا: فهي بالكلّ لغة فرنسيّة، وفي نفس الوقت ناقل المعرفة والصّناعة. اللّغة الإنجليزيّة الموسومة *اللّغة ذات الغرض الخاصّ* [*language for special purpose*]، تنبئ كما ينبغي عن هذه الخاصية، وذلك بفضل الحرف [*for*]، وكذلك اللّغة الألمانيّة [*Fachsprache*] وعلى الأقل من باب التّأويل الوظيفيّ [*Sprache im Fach*] («اللّغة في الاختصاص»). للتّعبير بالفرنسيّة عن أحاديّة اللّغة وخصوصيّة مجالات المعرفة، فمصطلح «اللّغات المتخصِّصة» يُخلي السّبيل للميزة ذاتها: الإحالة إلى النّظام اللّغويّ بالنّسبة للتّعبير وإلى المهن بالنّسبة للمعارف.

لا يُمكِن استِمدادُ الأُسسَ النَّظرِيَّة لِمُقارِبَةٍ لِسانِيَّةٍ خاصَّةٍ بِاللُّغات المُتخصِّصة إلاَّ مِن اللَّسانيَّات العامَّة. المشكل الرّئيسيّ الّذي يُطرح، في هذه الأحوال، هو مشكل تناسب هذه الخطوات: كيف يمكن الإنباء دفعةً واحدةً عمّا هو خطّيّ وما هو تراتبيّ، عمّا هو رمزيّ علميّ وما هو قابل للضّبط بالنّظام الصّرفيّ التّابع للّغات، وعن المعنى «الطّبيعيّ» والمعنى «الاصطلاحيّ»؟

فالجوانب الّتي يجب أن توضع عليها الشدّة تخصّ أوّلاً الخطّ. فالخاصية الأولى للغات التّخصّصات هي بالفعل أنّها تقوم على لسانيّات الكتابة، بما فيها كتابة إشارات الأرقام والرّموز، وأنّ هنا مشافهة المكتوب تهمّ أهميّة الانتقال من المنطوق إلى المكتوب في التّعلّم اللّغويّ الصّرف.

فالدّرس الصّرفيّ المعجميّ المناسب هو ذلك الّذي يؤدّي من أصل أحاديّ المبنى إلى أشكال أكثر تركيبًا، لكنّها أحاديّة الدّلالة أيضًا. إنّ اللّغة العامّة هي أكثر تقلّبًا، غير أنّه

يُلاحَظ في اللّغة المتخصِّصة سلاسل مصطلحيّة متجانسة دلاليًّا لكنّها تخضع بقوّة للبدل الصّرفيّ النّاتج عن اللّجوء إلى المكوِّنات الإغريقيّة القديمة، وكذلك اللاّتينيّة والإنجليزيّة.

الدّرس التّركيبيّ المعنيّ باللّغات المتخصِّصة هو درسٌ تركيبيٌّ يتولّى أمر زمرٍ مكوّنة من الكلمات، في أوسع النّطاق، وهذا نظرًا للجمود الصّوريّ النّسبيّ الّذي يلحق بالمقاطع التّسمويّة الشّائعة. لهذا لا يمكن الحديث عن «النّظام الفرعيّ»، لأنّ التّحوّلات المميِّزة للأسلوب التّعليميّ، والإداريّ أو العلميّ، مثلاً، لا تثير الانتباه إلاّ إثر تواترها النّسبيّ، وليس بناءًا على طبعتها. إلاّ أنّ هذه الأساليب ليست زخرفات لفظيّة: فهي وظيفيّة، يعني هذا أنّه ثمّة شروط تلفّظٍ نوعيّة تقتضيها.

الدّرس الدّلاليّ المتعلِّق باللّغات المتخصِّصة هو، مثله مثل علم الدّلالة اللّغويّ بشكلٍ عامّ، تفسيرٌ للعلاقات النّحويّة، ويستند بذلك إلى معرفة الآليّات الصّرفيّة والتّوزيعيّة والتّراتبيّة والتّلفّظيّة الأكثر عمومًا، لكن في نفس الوقت عليه أن يفسِّر علاقاتٍ ذات امتداد خارجيّ، بما أنّ اللّغات المتخصِّصة تتحدّث عن عوالم معارف خاصّة.

فمهام اللّسانيّات في وجه اللّغات المتخصِّصة عديدة، ويمكن لكلٍّ واحدة أن تشكِّل موضوعًا لبحثٍ موحّدٍ غزير. فالرّهان جليلٌ: يتعلّق الأمر بجعل لسانيًّا أقلَّ مجازفةً تلك الممارسات الحرفيّة الضّروريّة والّتي تعزّزت لا محالة في الدّول المتقدِّمة كلِّها. فمنظورٌ عرضيٌّ لمشاكلها اللّغويّة، إذا ما نجح في توضيح تقاطعات مشاكل، والتّطابقات الممكِنة لمقاربات، من شأنه أن يخدم، نوعًا ما، قرّاء يتكفّلون بأنشطةٍ كالتّرجمة، والتّوثيق، والتّقييس، والتّهيئة اللّسانيّة، والتّحرير الفنّي، وهندسة المعرفة، وصناعة المعاجم، والمصطلحيّات المعجميّة، وتعليم اللّغات.

هذا الكتاب الموجَّه للأساتذة يسعى أيضًا إلى إثارة فضول الطّلبة الأدبيِّين، سيّما إذا كانوا يعتقدون أنّ التّقانة والثّقافة قد أدارتا لهم الظّهر. وعين الحقيقة أنّ ما هو تقنيٌّ ليس ذاك الموغِل في الاصطناعيّة، لكنّه هو القابل لإعادة الاستعمال، وأنّ الثّقافة اللّسانيّة الأقلّ ضيقًا تظلّ الأكثر قابليّة للحمل داخل المهن المعنيّة باللّغات.

الفصل الأوّل: اللّسانيّات، اللّغة، المصطلحيّات، اللّغة المتخصِّصة؛

1. علوم اللّسان، اللّسانيات، النّحو:

يقاس نضج أيّ علمٍ إلى حدٍّ ما بقدر الملاحظات الملتقطة والمحسوبة بشكلٍ مؤقّت من ضمن المكاسِب، وبعدد نماذج التّحليل المختبرة، وفي أحسن الأحوال بناءًا على القوانين والصّياغات القابلة للاستعمال من غير تبرير. وفي هذا الشّأن فإنّ للّسانيّات إفادة تجلبها من سند، ألا وهو النّحو، يتيح لها فرصة وصف لغات غير معروفة، وذلك بإعادة استخدام معارف ومهارات عمليّة.

يعدّ رصد المعطيات بالنّسبة لأيّة لغةٍ أمرًا حيويًّا. فالوضع الميسور هو ذلك الّذي تتواجد فيها اللّغة معزّزةً بتقاليد راسخة مسبقا. فهكذا، فيما يخصّ اللّغة الفرنسيّة فقد سخِّرت أوّلاً أعمالٌ إغريقيّة ورومانيّة تتعلّق باللّغات القابلة للمقارنة، ثمّ بالأوصاف الآنيّة والتّاريخيّة، وبالقوانين الصّوتيّة، ومن حينٍ لآخر، بالتّنظيرات المتوافِقة مع حقائق اللّغات المشاهدة. أمّا بالنّسبة للّغات الّتي لا تزال معرفتها ضئيلةً فخطرُ المبادرة بمحض القيّاس يظل قائمًا.

وإذا ما عدنا إلى اللّغات المتخصِّصة، فنجد الحاجة إلى رصد معطياتها قد تنامت، وذلك راجعٌ إلى أنّ الاستعمال الجاري للّغات يُفرض أنّه قد وصف كما ينبغي. وبشكلٍ أدقّ، قبل التّمكّن من دراسة احترافيًّا الفرنسيّة الطّبيّة أو القانونيّة، تجب القدرة على نيل قسطًا من الرّصيد النّظريّ الّذي هو من صميم اللّسانيّات، والّذي يستوي على المستوى العالميّ وفي زمنٍ معيّن، وكذا التّوفّر على أوصاف توافي الفرنسيّة المعاصرة وعلى خبرة ذات دلالة تتعلّق باللّغة المتخصِّصة الّتي تؤخذ بالحسبان. قد تبدو هذه المطالب المشروطة عقلانيّة في حالة اللّغات المنتشرة في الدّول المتقدِّمة؛ لكنّها للأسف تدّعي أكثر من ذلك شيئًا ما عندما يتعلّق الأمر بغيرها من اللّغات، إلى درجة أنّ مفهوم «اللّغة المتخصِّصة» قد تبدو أنّها من الكماليّات في بلدٍ إفريقيٍّ معيّن، بينما هي من أسباب المعيشة لدى آلاف المترجمين في أوربا الشّماليّة.

في الوضع الحاليّ الخاصّ بالتّكوينات، والخبرات، ووجهات النّظر، وبالمصالح، تعدّ اللّسانيّات مادّة علميّة شديدة التّنوّع. فهكذ، من بين الكتّاب الّذين رجعنا إليهم خلال هذا الكتاب، كثيرٌ منهم لم يشتغلوا سوى على لغة واحدة، البعض منهم مختصّون في أسرة لغويّة معيّنة، البعض الآخر هم بالفعل متعدّدو اللّغات. وأكثر من ذلك، الواحد منهم هو بكلّ بساطة مفرنس، وذاك لا يغامر بمحض إرادته خارج القرون الوسطى، كما يمكن لأحدهم أن يكتسب بجدارة الشّهرة الأكثر مدعاةً إلى الزّهو وذلك بالاشتغال فقط على اللّغة الأكثر رواجًا في العالم، مثل *تشومسكي (Chomsky)*. في هذه الأوضاع، فإنّ ثقافة اللّسانيّ، مثل تلك الّتي ترضى عليها في فرنسا شهادة التّبريز في النّحو، تتوقّع رصدًا بدون أيّ انتقائيّة ولكن من غير حرمان أيضا.

وفي هذا الصّدد، فإنّ مفهوم «اللّسانيّات التّطبيقيّة» مَهيب. والحال إنّ الأعمال الّتي تقام في مجال صناعة المعاجم المتخصِّصة، والتّرجمة الفنيّة، والتّحرير، وفي تعليم اللّغات تنتمي قليلاً أو كثيراً إلى هذه الأخيرة فحسب. فالخطر الدّاهم والمستمرّ، لأنّه ملازمٌ لطبيعة الممارسات المسطَّرة ومرتبط باحترافيّتها الضّروريّة، يكمن في التّبعيّة المزدوجة: تبعيّة مؤسّساتيّة (عقليّة ضيّقة) تبعيّة مكرِّسة للسّوق (تثمين الجديد، والتّرويج للمبهر والتّصفيق للإعلاميّ). يسعى هذا الكتاب إلى الإسهام في تجديد التّركيز اللاّزم على اللّغات، وبذلك على اللّسانيّات، وهي عين المعرفة العلميّة.

2. المصطلحيّات واللّسانيّات:

إنّ المصطلحيّات باعتبارها مادّة علميّة عرِّفت من قبل المنظّمة الدّوليّة للتّقييس *ISO (1990, ISO 1087)* بوصفها «دراسة علميّة للمفاهيم والمصطلحات المستعملة في لغات الاختصاصات». إنّ هذا التّعريف في حاجة إلى تعقيب مستقص، لأنّه يفسح المجال أمام الاعتقاد بأنّ تخصّص الخطابات والنّصوص إنّما هو في أوسع تقدير يرجع إلى قضيّة المضمون. والحال إنّه بالنّسبة{ *ISO* فإنّ «المفاهيم لا ترتبط باللّغات الشّخصيّة»، فالمصطلح هو «تعيين مفهومٍ على شكل حروف، وأعداد، وصوّر شكليّة بيانيّة، أو بواسطة تأليفٍ معيّن يشمل هذه العناصر»، ويُقصَد I «لغة الاختصاص» «نظامًا لغويًّا فرعيًّا يستعمل مصطلحيّة ما ووسائط لغويّة أخرى ويستهدف إزالة الإبهام الّذي قد يشوب التّواصل داخل ميدان خاصّ».

هذه الإثباتات الثّلاث هي جدّ مبدئيّة لكي تمنع اللّسانيّين من اجترار أقوالهم. بالنّسبة إليهم، فإنّ المفاهيم مشدودة إلى التّجريدات الاصطلاحيّة[3]، إذن إلى المتكلِّمين، وثقافاتهم،

ولغاتهم. علاوة على ذلك فإنّ التّعيين (فعل «الإشارة إلى») ليس هو الّذي يقيم المصطلح، لكن ذلك يتمّ بالتّخصيص الاصطلاحيّ للاسم *(name)* المطلق على المفهوم (التّسمية). وفي النّهاية، إنّ فكرة «النّظام اللّغويّ الفرعيّ» إنّما هي من نسج الخيال.

فيما يخصّ اللّسانيّات، دراسة علميّة للّغات (مجموعة منسجمة من المعارف الصّريحة الإجرائيّة الخاصّة باللّغات)، فالمصطلحيّات لا تقوم على اللّغات وبالتّالي ليست موافية لموضوعها ولمناهجها إلاّ بناءًا على أحد لوازمها، وهو المصطلح، ومن أجل ذلك إلاّ لكون هذا الأخير دليلاً لغويًّا. إذا كانت اللّغة «كلاًّ مشكّلاً لذاته ومبدأً قانونيًّا للتّصنيف» كما شاء ذلك البرنامج السّوسيريّ لدراسة اللّغات «في ذاتها ومن أجل ذاتها»، فمعيار الانتماء إلى ميدانٍ بمعنى «شطر من معرفةٍ ذو حدود محدّدة من وجهة نظر خاصّة» *(ISO)*، أو أيضًا، وبشكلٍ أكثر تأصيلاً، باعتبار ذلك الميدان «نظامًا من المفاهيم» (المرجع نفسه)، فذلك المعيار يعدّ بكليّته أمرًا خارجًا عن اللّغة، فبالتّالي يصبح من العسير، وفق هذا المعتبَر، أن يتحدّد الوضع القانونيّ والإبيستمولوجيّ بـ «لغة الاختصاص». فبأيّ انسجامٍ سبق وأن ترسّخت أقدامه يمكن لنظامٍ من المفاهيم أن يكون في ذات الوقت نظامًا لغويًّا فرعيًّا؟ ينبغي على أقلّ الأحوال توفّر أحاديّة جانبٍ خالصة تتربّع على مستويَيْن، بين المفاهيم وتعييناتها، الشّيء الّذي يناهض تجربة النّصوص العلميّة والتّقنيّة، في كنف لغةٍ على حدة أو بالأحرى من لغة إلى أخرى، من ثقافة إلى غيرها، من نكهة محليّة إلى أخرى، من وسط احترافيٍّ إلى غيره.

إذا ما روعيت المقتضيات الهائلة المتطلَّبة من الأعمال المصطلحيّة والمسخّرة في سبيل إصدار المعاجم المتخصّصة، والتّرجمة، والتّوثيق، وتجسيد المعارف، والتّكوين الذّاتيّ،

والتّهيئة اللّغويّة، فنجد المهمّة الّتي لا بدّ أن تتمتّع بحقّ الأسبقيّة هي إقامة نظريّة خاصّة بلغات الاختصاصات والّتي يجدر أن تكون لسانيّة بالتّمام. بالفعل، فأيّ مادّة يمكن لها أن تؤدّي هذا الدّور الجامع؟ فالماكنات ليست سوى أدوات، الصّناعات ما هي إلاّ صناعات.

ثمّة محاولات سعت إلى الاختزال، تقوم على المعلوميّات المطبّقة على اللّسانيّات، تحت تسمية *TALN* (المعالجة الآلية للّغة الطّبيعيّة). فطابعها الاختباريّ الجذريّ ناجم عن كون « لسانيّ»، في هذه الحالة، هو مجرّد نعتٍ لعلاقة ينبئ عن شيءٍ في رحاب غيره. فالمشاريع التّوفيقيّة والانتقائيّة، واللاّنظريّة أو «المتعدّدة النّظريّات» *(Calzolari, 1991, p.110)* يمكن أن يفتتن بها الإنسان، لكن من غير الطّموح إلى المعجزات: إذ أنّ «اللّسان الطّبيعيّ» لا وجودَ له، إنّما هناك لغات طبيعيّة (تاريخيّة، متشعِّبة، منطوقة) ولغات مصطنعة (معلوميّاتيّة، مصمَّمة، مبرمجة).

3. اللّغة ولغة الاختصاص:

اللّغة هي نظامٌ من الأدلّة المنطوقة و/أو المكتوبة مرتبطٌ بتاريخٍ ما وبثقافةٍ معيّنة. كذلك، أيّة لهجةٍ هي في ذات الأوان جملة من اطّرادات شكليّة ومن تراث: فعدد المتحدِّثين ليس بالأمر عديم الأهميّة، لكن الخاصية اللّغويّة البحتة والخصوصيّة الثّقافيّة هي معايير التّعرُّف الّتي أُخذت معًا بعين الاعتبار من قبل المختصّين. وعلى النّقيض من ذلك فإنّ الفرنسيّة المسخَّرة في مجال السّيارات ليست بأيّ حالٍ من الأحوال نوعًا من اللّغة أو اللّهجة، واستعمال مصطلحات مماثلة لهاتين الأخيرتين مثل «اللّهجة التّقنيّة» يحمِل على موازاة مغرِّرة. فالفرنسيّة المسخَّرة في مجال السّيارات هي استعمالٌ للّغة الفرنسيّة بهدف الإحاطة بمعارف تخصّ مجال السّيارات، فهذا أمرٌ يختلف تمامًا عن سابقه: فهي فرنسيّة بالمرّة (بما

فيها الكلمات المقترَضة مثل *carter* أو *ABS* ومفردات الورشة، انطلاقًا من *mécano*)، وإيحاءاتها تتواجد في موضع حيث ينال المواطن العادي قسطه منها شيئًا ما، إلاّ أنّ المصطلحات التّقنيّة في معظمها تخفى عليه، سواء باعتبارها مفاهيم أو بوصفها تعابير أيضًا. إنّه إذن أقلّ مطابقةً للصّحّة الحديث عن «اللّغة الفرعيّة» *(Kocourek, 1991, p.13)*.

والأمر كذلك بالنّسبة للعلوم الّتي هي تقنيّاتٌ مكرَّسة لتجسيد المعارف وإعدادها. يوجد مصطلحيّات أكثر دقّة وعسرًا، كما في الكيمياء، وأخرى أكثر ميْعًا، كما في العلوم الاجتماعيّة، لكنّها تشترك كلّها في كونها تتبوّأ مكانها ضمن خطابات اللّغة الطّبيعيّة الّتي تستعمل هذه اللّغة بقدرٍ واسع وتفترض التّحكّمَ عليها (ممّا يسبِّب في الطّابع الإقصائيّ الّذي يكتسيه عرض أطروحة بلغة غير اللّغة الّتي يملكها الشّخص العارض وفي أهميّة تدعيم التّرجمة الفوريّة أثناء الملتقيات لغرض إتاحة الفرصة لكلّ واحد بأن يتحدّث بلغته ويستمع إلى لغة غيره). لا يجدر للغربال أن تغطّي الشّمس. فكما يقول *بنفنيست (Benveniste)*: «ما يتغيّر في اللّغة، ما يمكن للنّاس أن يغيِّروه، هي التّسميّات الّتي تتضاعف، ويستبدل بعضها بالبعض الآخر، لكن نظام اللّغة الأساسيّ لا يتغيّر أبدًا» *(1974, p.94)*. هذا ما تذهب إليه أيضًا الصّورة البيانيّة «اللّب الصّلب» « *noyau dur* » الّتي استعان بها *هاجيج (Hagège, 1987, p.52)*.

في هذه الأحوال، فتسميّة *لغة الاختصاص* تعاني من حتميّة أن تسفِر عن تجزئة وتهميشيّة مناهضتيْن للبديهة. أحد اللّسانيّين الأوائل الّذي سبق له وأن ألّف أطروحةً حول اللّغة الفرنسيّة الاحترافيّة، الإنجليزي *بيتر وكسلر (Peter Wexler)*، قد تفطّن لذلك بعقله السّديد في أعماله المنصبّة حول تشكّل المفردات الخاصّة بمجال السّكك الحديديّة في

فرنسا: بما أنّه لا وجودَ لميدانٍ متخندقٍ بكامله على نفسه، فمن غير الممكِن الحديث حديثًا صرفًا عن « لُغات الاختصاصات».

في طيّات كتابٍ ألّفناه في 1975 عن اللّغة الفرنسيّة القانونيّة، كذلك كنّا، سوريو *(Sourioux)* وأنا، في معمعة حرجٍ مصطلحيٍّ، فوقفنا بشكلٍ مؤقّت عند استعمال «لغة القانون»، بحيث بنينا موقفنا على تكريس مصطلح *لغة (langage)* بمفهوم «طريقة تعبير خاصّة». سيّئة هذا الخيّار أنّه يقتصر على انزيّاحاتٍ ظاهرة، كالألفاظ المهجورة أو الجمل الاصطلاحيّة، إذن فهو يتوقف على الأسلوب.

فالاستعمال الإنجليزيّ *LSP* (بمعنى *اللّغة ذات الغرض الخاصّ* [*language for special purpose*]) تفيد من الإبهام الّذي يكتنف مصطلح لسان/لغة *(language)* (نشاط القدرة على التّواصل [*langage*] واللّغة [*langue*] في آن واحد). أمّا في الفرنسيّة حيث يُضطرّ إلى إقامة الحدود وفق السّنة الّتي سنّها *سوسير* فلا محالة يُميَّز بين اللّغة والكلام، فمن المستحسَن، يبدو لي، أن يُتحدّث عن *اللّغة المتخصِّصة*. اسم الفاعل من فعلٍ يدلّ وزنه على الطّواعيّة «تفعّل» يبرِز بالفعل فوائد جمّة، بدءًا من المرونة في التّأويلات: هذا من شأنه أن يُخلي السّبيل أمام تقدير التّفاوت والتّغيّر في درجات التّخصّص، والتّقييس، وإدماج عناصر دخيلة (إمّا مقترضَة أو مقتطفة من أنظمة أدلّة غير لغويّة أدرِجت ضمن ملفوظات مؤدّية باللّغة الطّبيعيّة). من هذا المنظور، فالتّعريف الّذي تقدّم به *ساجر (Sager) وآخرون (1980, p.21)* عن ا{ *LSP* ضيِّق جدًّا : بحيث يرون فيها «أدوات التّواصل اللّغويّ المتوخّاة في سبيل نقل المعلومة المتخصِّصة في وسط المختصّين في نفس المادّة»، إنّهم يقصون النّصوص الّتي وُضعت خصّيصًا لغير

المختصِّين. بهذا الصّنيع إنّهم يقيمون خندقًا مصطنعًا بين أدوات التّعبير الّتي يكرِّسها الخبراء وبين ما يسخِّره المؤوِّل (الزّابون، رجل العدالة، المواطن، المستهلِك، القارئ، مشاهِد الشّاشة).

فمفهوم اللّغة المتخصِّصة ينمّ أكثر عن الطّابع التّداوليّ: هي لغة طبيعيّة يُنظَر إليها بصفتها ناقِل للمعارف المتخصِّصة.

4. اللّغة المتخصِّصة والمصطلحيّة:

إذا ما اعتُبرت المصطلحيّة من الزّاوية اللّسانيّة فلا تتراءى في المقدِّمة على أنّها مجموعة من المفاهيم، بل بوصفها جملة من التّعابير الّتي تُسمّي في لغة طبيعيّة معيّنة مفاهيم تخصّ ميدان معارف ما ينزل في خانته موضوع متماسك الأجزاء.

فهذه التّعابير هي لغويّة خالصة (سواء أكانت كلمات أم زمر من كلمات)، خارج لغويّة بحذافيرها (كيّانات غريبة على الأبجديّة) أو خليط (على غرار *شعاع*). فالعامل المشترك فيها هو أنّها تسمّي، وليس مجرّد التّعيين فحسب؛ التّعيين ما هو سوى التّبيين والعزل والتّوجيه («الإشارة إلى»)، بينما التّسمية هي طريقة وسم شيئًا ما أو فئة من الأشياء بأسمائها (يُنظَر *Kleiber, 1984*).

هذا الطّابع الاصطلاحيّ في منتهى الأهميّة: المصطلح هو رمزٌ، مثيرٌ فزيائيٌّ يمثّل بالاصطلاح مفهومًا ما أو شيئًا فرديًّا. يمكِن للاصطلاح أن يصدر عن أصولٍ شتّى: هو ضمنيّ في غالب الأحيان (المؤوِّل يقرّ هنا باعتباطيّة الدّليل إقراره به على مستوى اللّغة عمومًا)، يمكن كذلك أن يكون صريحًا على شكل معيار (بيت، احترافيّ، وكذلك دوليّ).

يُؤسَّس في أفضل الأحوال على الإجماع ويُستدام أثناء التّكوين الّذي يروم التّمهين، مثلما يلمح في المفردات الحرفيّة والزّراعيّة والصّناعيّة (يُنظَر *Mdibeh, 1994*).

إنّما هذا الأساس خارج اللّغويّ الممكِّن لسلطة التّسمية هو الّذي أدّى باللّسانيّين البنويّين إلى أن يأخذوا حذرهم المسبق تجّاه هذا الضّغط الّذي يفرِزه الجسد الاجتماعيّ. إنّ وضع الإصبع على هامشيّة دلاليّة قد عمد إليه بشكلٍ في غاية الصراحة، حسب اطّلاعي، كوسيريو *(Coseriu)* المختصّ في الدّراسات الرومانيّة: «تُعرَف "مدلولات" المصطلحيّات بقدر ما تُعرف العلوم والتّقنيّات الّتي تستجيب لها، وليس على قدر ما تُعرَف اللّغة» *(1967, p.17)*. إلى غاية فترة تاريخيّة متأخِّرة، ثمّة مختصّ آخر في الدّراسات الرومانيّة *ر. مارتا (R. Martin)* في مسعى أعمال تندرج في إطار علم الدّلالة الواقعيّ الشّرطيّ وعلى ضوء إعادة قراءة الأعمال المنجزة في صناعة المعاجم، يعيد صيّاغة الملاحظة نفسها بطريقة مغايرة حيث ترضخ لحاجة الخبراء إلى الإجماع: «التّعريفات المصطلحيّة هي كلّها تعريفات إجماعيّة» *(1992, p.68)*.

لا تُقلَّص دائرة اللّغة المتخصِّصة بحيث تُحصَر في مجرّد المصطلحيّة : تستعمِل تسميّات متخصِّصة (المصطلحات)، بما فيها رموز غير لغويّة، ترد في ملفوظات تعبِّئ الإمكانات العادية الّتي تنطوي عليها لغة معيّنة. يمكِن إذن تعريفها بأنّها استعمال للغة طبيعيّة للإحاطة تقنيًّا بمعارف متخصِّصة. كلّ واحدة من هذه الخواص جديرة بتعليق:

1 / اللّغة المتخصِّصة هي أوّلاً لغة في مقام استعمالٍ احترافيٍّ («لغة داخل اختصاص»، كما تقول مدرسة براغ). هي اللّغة ذاتها (باعتبارها نظامًا مستقلاً) لكنّها في خدمة وظيفة رئيسيّة : نقل المعارف.

2 / إنّ الطّابع التّقنيّ السّائد في الصّياغة خاضع للتّبدّل حسب مقتضيات التّواصل. يمكِن لهذه الأخيرة أن تؤدّي إلى استعمالٍ محدودٍ للغاتٍ لم يُعترَف لها، لدى مؤسّسة دوليّة ما، بمقام «لغة العمل». بل من الوارد، كما يتجلّى عند مقتضيات الطّيران المدنيّ، أن تُقحِم تلك المقتضيات لغةً وحيدةً تُستعمَل بين ربّانٍ وآخر للتّقليص من حظوظ المخاطر، ناهيك عمّا تشترطه من تشفيرٍ غير لغويٍّ يُستعمل إلى جانب اسم علَم خاصّ بمدينة أو قرية، وهذا في سبيل الأداء الأمثل للمراسالة.

3/ يتمّ تسميّة المعارف المتخصِّصة بواسطة المصطلحات الّتي هي، قبل كلّ شيء، كلمات وزمر من الكلمات (مركّبات اسميّة ونعتيّة وفعليّة) خاضعة لتعريفات اصطلاحيّة. تتواجد هذه المصطلحات في معترك السّباق مع غيرها من المصطلحات، في نفس اللّغة، وفي الغالب مع مقترضات أيضًا، كما يمكِن أن تكون متعديّة الشّفرة، كحال *الماء وثاني أكسيد الهدروجين* (H_2O)، لكنّها ذات نتائج لغويّة (مثلاً: يقال «الماء» لكن لا يقال «ثاني أكسيد الهدروجين (H_2O)»). لهذا ينبغي الاحتراز من الخلط بين طريقة اشتغال اللّغات الطّبيعيّة وبين اشتغال غيرها من أنظمة سيميائيّة.

الفصل الثّاني: اللّغة المتخصِّصة، واللّسانيّات العامّة؛

1. المعارف اللّسانيّة والمعارف غير اللّسانيّة:

إنّ الطّبيعة المزدوجة للمصطلحات (كلمات لغة وتعابيرها، لكنّها في الوقت ذاته تسميّات لمفاهيم) عكّرت صفو الحدود السّوسيريّة القائمة بين اللّسانيّات الدّاخليّة واللّسانيّات الخارجيّة. فالمقاربة اللّسانيّة للمعارف باعتبارها كذلك هي حقًّا خارجيّة، بمعنى أنّها تنطلق

من الأشياء (فيزيائيّة كانت أم لا) وصولاً إلى التّسميات مرورًا بالتّجريدات الاصطلاحيّة، وهذا وفق المقاربة المسمّاة *مفهوميّة*. لكنّها تظلّ لسانيّة باعتبار أنّ المصطلحات تخضع للوصف بناءًا على طرق التّحليل اللّسانيّ، مثلها مثل أي كلمة أو سلسلة من الكلمات: يمكن تقسيمها إلى أقسامٍ نحويّة، وإسناد إليها وظائف تركيبيّة، وتوزيعها توزيعًا ما، وصرفها، و[إعرابها]، وتقويم تهجئتها والنّطق بها، ونقول بوجيز العبارة يُتحرّى إخضاعها لتنظيمٍ مشتركٍ مع تفاوتٍ بسيط، وهو علم الدّلالة، بما أنّ تعريفها اصطلاحيٌّ، كما سبق وأن رأيناه. على هذا المنوال فإنّ قواميس اللّغة العامّة لا تقصي المعنى الاقتصاديّ لكلمة *هامشيّ*[4]، يكتفون بإدماجها ضمن المادّة المناسبة ذات فحوىً عامّ، بالتّنبيه فقط إلى خصوصيّتها بواسطة علامة اصطلاحيّة تدلّ على الميدان مثل: *écon*.

ما يتواجد معرَّضًا للتّهديد بفعل الاضطرار إلى الفصل المنهجيّ بين مقاربةٍ بواسطة النّحو ومقاربة عن طريق المعارف هو شراهة الدّراسات اللّسانيّة الّتي أخذت بعد سوسير وقبل تشومسكي تنزع إلى الاستقلاليّة، بالإجمال، تحت اسم *المعجميّات*. بدت استقلاليّة الكلمات على أنّها وهمًا معجميًّا وكان ذلك بالموازاة مع تطوّر الأعمال التّوزيعيّة والتّحويليّة الّتي بيّنت أنّ أحاديّة أفعالٍ ψ *فَعل* مثيرة للإشكال بتناولها خارج الدّرس الصّرفيّ.

2. اللّغة المتخصِّصة والنّظريّات اللّسانيّة:

لا يتسنّى تأسيس نظريّة للّغات المتخصِّصة إلاّ على قاعدة نظريّة عامّة للّغات. غير أنّه فضلاً عن ذلك يجب على هذه النّظريّة أن تجيز اعتبار المصطلحات وتحمّلها بوصفها تسميّات للمعارف. فدفتر الشّروط النّظريّة، بتحرّي المزيد من التّدقيق، لا بدّ سيشمل مؤهِّلات يوشك ألاّ تتواجد مجموعةً منصهرةً في نفس مقاربة كلاسيكيّة وواحدة. دونك ما يبدو أنّه مطلوب :

1 / تصوّر متين للدّرس الصّرفيّ قادر على الالتفاف حول المكوِّنات المنطوقة والمكتوبة مهما تشعّبت، فالقضيّة العصيبة لم تعد الوقوف عند عتبة الوحدة الصّغرى (لمن يريد الكشف عن الحجج السّائرة في الاتّجاه المخالف، ينظَر *Martinet, 1985*) إنّما المهمّ هو استجلاء القيمة التّمييزيّة.

2 / درس تركيبيّ خاصّ بالمحلاّت يراعي توزيعات وتحويلات تركيبيّة.

3 / درس تركيبيّ ينفرد بالتّعليقات والتّبعيّات التّركيبيّة يسمح بمعالجة قضايا المعمول، والتّخصيص، والوظيفة، وبالتّالي تيسير التّفسير النّحويّ للمحلاّت المعلَّقة.

4 / درس تركيبيّ يكفل بالملفوظ يأذن بتناول قضايا الإحالة والتّداوليّة، وبالتّالي تسهر على التّفسير الدّلاليّ للتّبدّلات الشّكليّة، والمحلاّت والتّراتبيّات التّركيبيّة.

إنّه من الجليّ أنّنا في صدد أربعة أنواعٍ من المقتضيات الّتي قليلاً ما أوتي على تلبيّتها وهي مجموعة. وإذا أردنا ضرب بعض الأمثلة، فما يُعتبر في علم الصّرف محلّ إجماعٍ بين اللّسانيّين يقوم على تراث تليد (أقسام الكلام، والتّصريف، والاشتقاق

والتّركيب)؛ وفي الدّرس التّركيبيّ الخاصّ بالمحلاّت، فالنّتائج المفحِمة هي تلك الّتي تكلّلت بها الأعمال المنجزة خلال النّصف الثّاني من القرن العشرين، وهي المستوحاة من الباحث الأمريكيّ هاريس *(Harris)* وأتباعه (يُنظَر *Chomsky, Gross, Miller et Torris, Abeillé, etc.*)؛ وفي الدّرس التّركيبيّ الّذي ينفرد بالتّعليقات والتّبعيّات التّركيبيّة، إنّما التّراث الكلاسيكيّ هو الّذي يفرض نفسه، وهذا انطلاقًا من النّحاة اللاّتينيِّين إلى تينيير *(Tesnier)* وخلفائه (ينظَر خصوصًا *Serbat et Mel'cuk*)؛ وأخيرًا، ففي مجال التّلفّظ إنّ الإقرار بـ « الجهاز الصّوريّ » إنّما هو حديث العهد *(Benveniste)*.

هذه الكتل العظيمة ليست قارّات معزولة ببحارٍ لا يمكن عبورها، لكن أيّ واحدة من الأولويّات الخليقة بمقاربة معيّنة تسبّب ضررًا لغيرها من الأولويّات : فهكذا ينطوي النّحو التّوزيعيّ على درسٍ دلاليٍّ مستجدٍ (فالأمر لا يتعدّى تقسيماتٍ إلى أصناف متفرِّعة بعضها عن البعض، مثل *حيّ*، و*مادّي* أو *كثيف*، وهي الّتي يتحقّق إسقاطها على مئات آلاف كلماتٍ تابعة للغة واحدة)، وعلى العكس من ذلك فالنّحو الّذي يتابع التّعليقات يميل إلى إيثار الكلمة. ألا إنّ على الأقلّ لتلك الكتل فضلاً يكمن في كون كلّ منها أتت على إنهاء برنامجها، ممّا يساعد على دفع عجلة المعرفة إلى الأمام. إنّ المجهودات الّتي تُبذَل في سبيل عرض نظريّة غير مِقصيّة تعنى باللّغات لجديرة بالتّقدير هي الأخرى، لكن إلى يومنا هذا لا نظريّةَ انبرت لتحتوي غيرها من النّظريّات، وذلك رغم المحاولات الرّامية إلى التّركيب على غرار ما فعل *بنفنيست* (النّظام السّيميائيّ والنّظام الدّلاليّ)، وما قام به *ياكوبسون (Jakobson)* (محور الاختيّارات ومحور التّركيبات) وما أنجزه *هاجيج (Hagège)* (المقاربة عن طريق ثلاث « زوايا» متكاملة).

3. اللّغات بوصفها متعدِّدة الأنظمة:

« اللّغة نظامٌ لا يخضع لغير نظامه الخاصّ »، هذا في حال إذا ما صدّقنا *سوسير (ص.47)*. لكن هذا النّظام، عند *سوسير* نفسه، يؤول إلى تاريخٍ ما، وحتّى الآليّات الآنيّة لوحدها تَخضع من جهتها لتنظيميْن: هناك آليات تداعيّة وآليات تركيبيّة. ثمّة ثنائيّات أخرى لا بدّ من ذكرها: الدّال والمدلول، الدّليل (اللّغويّ) والمفهوم (خارج اللّغويّ)، الدّرس الصّرفيّ والدّرس التّركيبيّ. في أحوالٍ كهذه، فمِن الحكمة بمكان أن يُعترَف بأنّ اللّغات ترضخ لجملة من آلياتٍ داخليّة غير مطّردة ولتأثيراتٍ خارجيّة قد تبدو أنّها قيّاسيّة من وجهٍ ما، وذلك مثل أمراض الكلام، والازدواجيّة اللّغويّة، وكلّ التّنوّعات الّتي تنتاب الظّواهر الكلاميّة والّتي تهمّ أقدم الأبحاث (كالبلاغة) وتلك الّتي تستقطب اهتمام أحدثها عهدًا (كالحوار: إنسان ــ ماكنة)، ممّا يسفِر عن تكاثرٍ «علوم اللّسان» وهذا في الوقت الّذي كان الشّائع هو مزاولة الحديث عن «اللّسانيّات» وعن «نظام اللّغة» وهذا إلى عهدٍ قريبٍ لا يتجاوز بضعة عقود.

في خضمّ هذه الأوضاع، فالطّريقة الأكثر إنصافًا للإمساك بزمام أمور الدّراسات اللّسانيّة هي على الأرجح تلك الّتي ترضى قدوةً علمَ الأحياء، وهو جسدُ مزيجٍ من المعارف يفتقر إلى الكيمياء والطبّ، بل إلى المعلوميّات أيضا. للّغات هي الأخرى موادّها الخامّة (التّسجيلات الصّوتيّة وسلاسل الحروف)، ولها تقطيعاتها الإجرائيّة (إلى وحدات صوتيّة، ووحدات صرفيّة، ومركّبات، وجمل)، بل لها وظائفها أيضا، ولها كيفيّات رسمها الخطّي والإلكترونيّ، وعلاوة على ذلك تملك تاريخًا وجغرافيّةً وذات طابع اجتماعيّ. فهكذا يستحيل على المختصّين في اللّغة العربيّة ألاّ يعبأوا لا بترتيب شئون النّظام

الفونولوجيّ، ولا بمدى تبعيّة النّظام الصّرفي للأصل وللقالب في آن واحد، ولا بطريقة التّوظيف المبدئيّ لأداة التّعريف وللتّنكير، ولا بالجملة الاسميّة، و لا بقضيّة رسم الحركات أو عدمه، ولا بمسألة وجود اللّهجات المتنوّعة، هذا إذا ما اكتفينا بالإشارة إلى بعض القضايا المألوفة للغاية.

يجدر ألاّ يُحشَد في هذا الشّأن بين الطّابع العلميّ وبين بساطة نموذجٍ مهما كان بريقُ هذا الأخير مستهويًا، وهذا على النّقيض من الطّبويّة التشومسكيّة الكائنة وراء « نظريّة علم التّركيب». إنّما استمدّ المذهب التشّومسكيّ السّائد خلال السّتينيّات قوّته الحقيقيّة من كونه عبّد الطّريق أمام أعمالٍ وصفيّة أعطت الدّفع لمعرفة اللّغات فيما يخصّ جانبها التّركيبيّ، وهذا بشكلٍ أبعد بكثيرٍ ممّا سبق للنّظريّات المتقدّمة عليه (في أوربّا *Guillaume,Hjelmslev, Tesnière*) وأن أحرزته من الإنتاجيّة.

أن يؤتى على إرساء صوتيّاتٍ وظيفيّةٍ ونحوٍ تابعيْن للغةٍ غير معروفة بعدُ لهو حجر زاويّة حريٌّ بأن يشهد على نضج هذين العلميْن الّذيْن تشكِّل مكاسبُهما تقاليدَ حيّة. فالمحاكمات الّتي تنازع الملكيّة الفكريّة، والّتي يمكِن إسناد أمر تفسيرها إلى الدّراسات الاجتماعيّة الملتفّة حول العلوم، كفيلةٌ بأن تُلبِس شأن مكاسب لم يثَر نقاش حولها بعدُ، إذا لم يحتاط لذلك: فخارج نطاق اللّجان الّتي تتكفّل بمناقشة الرّسائل الأكاديميّة، فكلّ خبيرٍ متمرِّس يعرف كيف يشخّص الفونيمات الّتي هي وحدات ويعمد إلى نسخها صوتيًّا بوضعها ما بين خطّين مائلين، ولا تخفى عنه مورفيمات المباني المقدّرة الّتي تنطوي عليها الكلمة، ولا تفوته المركّبات الّتي تنتهي إليها زمر الكلمات والمتميِّزة بفضل الاحتكام إلى قانون الاقتصاد الّذي تخضع له الجملة، والكلمات لا ريب موجودة بما أنّه ثمّة كلمات

متقاطِعة، وتقلّص نصوصٍ إلى كميّة معيّنة من الكلمات، وقواميس ذات قوائم معجميّة متوقَّعة. يليق باللّسانيّ أن يكون رائد فكرة ذات فحوى حول مسائلَ نظريّةٍ على غرار الاستعانة بمقاربة ثنائيّة في الصّوتيّات الوظيفيّة أم دون ذلك، ومثل وجاهة مفهوم المركّب الفعليّ أم عدمها، الخ، لكن من الأهميّة بمكان ألاّ تكون تلك الفكرة مناوِئة لما اشتهر من جهة أخرى على أنّه مكسبٌ. وفي حال إذا ما ورد هناك خللٌ فيجب إمّا أن يتبرّأ ذلك اللّسانيّ من فكرته، أو يتصدّى للاستيعاض عن المقاربة الشّاملة الّتي كانت تسير عليها المادّة المعنيّة، وهذه مسئوليّة وقفٌ على بعض الأعلام المشهورة، مثل مؤسِّسي النّحو العامّ والمعلّل، وروّاد النّحو المقارن، وزعماء النّحو البنويّ والنّحو التّحويليّ. يجد المرء نفسَه هنا إزاءَ حالة مبتذلَة ما انفكّت العلوم تجتازها، وفي هذا الصّدد فإنّ التّقدّم بجردٍ تحصيليٍّ ينجَز في اللّسانيّات من شأنه أن يُعيد إلى ذهن ذلك المرء حالةً مرّت على كلٍّ مِن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد: فالموادّ الثّلاث لا تزال حديثة النّشأة، فكفاها ذلك صوابًا لئلاّ تستأثر بحقّ جحد هذا أو ذاك من مشيّديها.

ليس غيّاب نظريّة جامعة هو الشّيء الوحيد الّذي يحمل المرءَ على العدول عن أي نبذٍ، لكن ذلك مرتبطٌ أيضًا بالتّشعّب الّذي تختصّ به وقائع اللّغة. لا بدّ من مثالٍ، طبعًا لن يُبعدنا عن موضوعنا، فليكن التّهجِئة بما أنّ اللّغات المتخصِّصة تخضع للتّمحيص لا سيّما وهي في شكلها المكتوب. هذا الملفّ، الّذي تظلّ صفحاته مثارًا للتّخوّف، قد عرف بداية إبانة موحيًا للغاية وهذا بفضل نينة كاتش (Nina Catch) ونموذجها الخاصّ بمتعدّد أنظمة التّهجئة. يُفسَّر المبدأ المتحكِّم في ذلك بكون نظام التّهجئة الّذي تقوم عليه أيّة لغة هو نتاج ثلاث مراتب انتظامٍ ينبغي تمييزها: تهجئات صوتيّة، وهي الّتي تنسخ أصواتًا

نوعيّة (وحدات صوتيّة)، تهجئات صرفيّة، وهي الّتي تجسّد نظام التّصريف والاشتقاق المعتمِد على الزّوائد الّتي تُلحق إلى الفعل والاسم والصّفة والظّرف، تهجئة تصويريّة، وهي سلاسل الحروف الّتي تستمدّ منطقها من التّأثيل (الجذور). متعدّد الأنظمة هذا المدين لمكتسبات العديد من المواد العلميّة الفرعيّة، بما فيها اللّسانيّات التّاريخيّة، يُمكِّن من تغطية وقائع تدنو من نسبة 100 % في اللّغة الفرنسيّة، إذن مرحبًا به، وذلك على الرّغم من قصوره في تقديم حلولٍ للحسم في شأن أيّ صراعٍ ممكن بين منطقين (مثل ما يتعلّق بجمع الأسماء المقترضة).

ملخَّص:

بالعربيّة:

يتواجد هذا النص ضمن القلق الذي ينتاب الباحِث الجزائريّ الرّاغِب في تقديم فكرة للجامعيّين الجزائريّين ــ أساتذة وطلبة ــ عن شيءٍ من حصيلة المجهود الفكري الذي توصّلت إليه الجامعاتُ الغربيّة. يندرج النص المترجَم في قضيّة "اللّغات المتخصِّصة" التي أراد مؤلِّفه (بيير لوراه) أن يعالجها تحت هاجس النّظريّة اللّسانيّة. حان الأوان، ــ حسب تعبيره ــ لأنّ إعادة تعريف «لغات الاختصاص» فرضٌ مقدَّمٌ، وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن وجه تواجدها النّحويّ والدّلاليّ. لا يُمكِن استِمدادُ الأُسسَ النَّظرِيَّة لِمُقارِبَةٍ لِسانِيَّةٍ خاصَّةٍ بِاللُّغات المُتخصِّصة إلاَّ مِن اللَّسانيَّات العامَّة. فمهام اللّسانيّات في وجه اللّغات المتخصِّصة عديدة، ويمكن لكلٍّ واحدة أن تشكِّل موضوعًا لبحثٍ موحّدٍ غزير. فالرّهان جليلٌ: هذا المقتطَف الموجَّه للأساتذة يسعى أيضًا إلى إثارة فضول الطّلبة الأدبيِّين، سيّما إذا كانوا يعتقدون أنّ التّقانة والثّقافة قد أدارتا لهم الظّهر. وعين الحقيقة أنّ ما هو تقنيٌّ ليس ذاك الموغِل في الاصطناعيّة، لكنّه هو القابل لإعادة الاستعمال، وأنّ الثّقافة اللّسانيّة الأقلّ ضيقًا تظلّ الأكثر قابليّة للحمل داخل المهن المعنيّة باللّغات.

بالفرنسيّة:

Cet article répond à l'exigence de mettre à la disposition des enseignants et étudiants (université algérienne) des textes en Arabe traitant des questions pertinentes, ou que nous considérons comme telles, à l'instar des langues de spécialité. Les passages que nous avons voulu choisir font écho à une réflexion globale menée par l'un des spécialistes en la matière (Pierre Lerat), et à propos des "langues de spécialité". Celles-ci sont rarement abordées avec des préoccupations de théorie linguistique. Le moment s'y prête. Une redéfinition de telles « langues » s'impose préalablement, pour avoir une idée précise de leur mode d'existence grammatical et sémantique. Les tâches de la linguistique face aux langues spécialisées sont nombreuses, et chacune pourrait faire l'objet d'une monographie copieuse. L'enjeu est de taille: il s'agit de rendre linguistiquement moins aventureuses des pratiques professionnelles nécessaires et nécessairement valorisées

dans tous les pays développés.

الهوامش

[1] يُنظَر المقتطَف المترجَم: Pierre Lerat, Les langues spécialisées, Coll. Linguistique nouvelle, Ed. PUF, Paris, 1995, p.11-27.

[2] بيير لوراه أستاذ بجامعة Paris-Nord – ، متخصِّص في اللّسانيات لا سيّما علم الدّلالة ويعدّ ضليعًا في قضايا المصطلحيات واللّغات المتخصِّصة، أُحيل إلى التقاعُد مؤخَّرًا، التقيناه خلالَ الملتقى الدولي الأوّل حول «اللّغات المتخصِّصة واللّغات الأجنبيّة » الذي نظّمته المدرسة العليا للتعليم التقني بوهران يوميْ 01 و02 جويلية 2005، حيث شاركنا بمداخلة باللّغة الفرنسيّة: « Analyse des termes linguistiques : vers une application d'une théorie appropriée aux langues de spécialités ».

[3] قريب من هذا المعنى ما أورده عبد السّلام المسدّي في معظم كتاباتــه، *Conceptualisation*– (م. م) هو مقابل يُنظَر مثلاً: عبد السّلام المسدّي، مباحِث تَأسيسيَّة في اللِّسانيَّات، مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد اللّه للنَّشــر والتَّوزيــع، تونس، (د.ت)، ص.*89–118*.

[4] – (م. م) هامشيّ أو حاشيّ، المفهوم: « *منفعة، فائدة هامشيّة*، ما يبدو في عين المنتِج أو المستهلك الوحــدة الأخيرة المنتَجة أو المستهلَكة. *تكلفة هامشيّة* للمنتوج، تكلفة إنتاج لوحــدة إضــافيّة لهــذا المنتــوج» ينظَــر: *Hachette, Le dictionnaire du Français, Ed. ENAG, Alger, 1992, p.984.*

وجدنا (ت) كعلامة اصطلاحيّة، أي (تجاري)، ينظَر: المنجد فــي اللّغــة والإعــلام، ط.*30*، دار المشــرق، بيروت، *1986*. أمّا المعاجم ثنائيّة اللّغة (فرنسيّ ــ عربيّ) وكذا (عربيّ ــ فرنسيّ) فلم نجد هذا المقابل.